درجة وعي معلمي الجغرافيا لمعايير التنمية المستدامة في الأردن

د. زيد سليمان العدوان
Zaid Suleiman Al-Edwan
قسم العلوم التربوية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن
z_aludwan@yahoo.com

د. احمد عيسى داود
Ahmed Issa Daoud
وزارة التربية والتعليم، الأردن
daoudahmed82@yahoo.com

درجة وعي معلمي الجغرافيا لمعايير التنمية المستدامة في الأردن

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة وعي معلمي الجغرافيا لمعايير التنمية المستدامة في الأردن. وتكونت عينة الدراسة من (52) معلما ومعلمة من مديرية تربية وتعليم لواء القويسمة في الأردن للعام الدراسي 2015/2014. ولتحقيق أهداف الدراسة جرى إعداد استبانه، وتكونت من (26) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات، وجرى التحقق من صدقها وثباتها. وأظهرت نتائج الدراسة بمدى وعي معلمي الجغرافيا بمستوى متوسط، حيث جاءت في المرتبة الأولى المجال الاقتصادي، ثم البيئي، ثم الاجتماعي. وأظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي في تقديرات معلمي الجغرافيا لدرجة وعيهم بمعايير التنمية المستدامة، وكما أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الخبرة ولصالح معلمي الجغرافيا ذوي الخبرة الحديثة.

الكلمات المفتاحية: درجة وعي، التنمية المستدامة، الجغرافيا.

The Degree of Geography Teachers' Awareness of the Sustainable Development Standards in Jordan

Abstract: The present study aimed to explore the degree of Geography teachers' awareness of the sustainable development in Jordan. The population consisted of (52) male and female teachers from Al-Quwaismeh Directorate of Education in Jordan for the academic year 2014/2015. To achieve the study objectives, a questionnaire, whose validity and stability were validated, was prepared including (26) items distributed into three fields. The findings showed the intermediate level of the teachers' awareness where the economic filed was ranked first, the ecological one was ranked second, while the social field was third. The findings also showed the non-existence of statistically indicative differences attributed to the academic qualification variable of the Geography teachers' degree of awareness of the sustainable development. There were statistically indicative differences attributed to the variable of experiences which were in favor of the Geography teachers with recent experiences.

Keywords: degree of awareness, sustainable development, geography

درجة وعي معلمي الجغرافيا لمعايير التنمية المستدامة في الأردن

مقدمة الدراسة

تشكل الجغرافية أحد ميادين الدراسات الاجتماعية التي تسهم في تحقيق أهدافها العامة، ولها دور في بناء شخصية المعلم السوية فهي تعرفه على بيئته المحلية وعلى بيئات العالم الأخرى، فمعلم الجغرافية أحد العناصر المهمة في العملية التعليمية، وتقع على عاتقه عملية تنفيذ المنهج في الميدان والقيام بعملية التدريس بمختلف الطرائق والأساليب من أجل تقديم أفضل الخبرات التعليمية المربية للمتعلم لإحداث التغير المنشود في سلوكه.

وتعد الجغرافية مادة من المواد التي تعتني بالإنسان من حيث علاقاته بالبيئة التي يعيش فيها، كما تعني بما يترتب على هذه العلاقات من مشكلات، وكذلك ، بما يدرسه الطلاب وما ينتج عن هذه الدراسة من فوائد في حياتهم ليكونوا مواطنين ناجحين (القاعود، 1990).

فالجغرافية هي العلم الوحيد الذي يبحث ويهتم بالمكان وأنواعه المختلفة مثل الجبال والأودية والمدن والأنهار والصحاري والثلوج والأقاليم الطبيعية، ويهتم بمناخ هذه الأمكنة وتحركات الناس داخلها وخارجها، كما أنه يهتم بنمو المدن وتطورها وكيفية استخدام الموارد المتاحة، وبصورة أخرى فان الجغرافية تبين صور المناطق واختلافاتها وتهتم بالعلاقات بين الأمكنة وتكشفها، كما أنها تسعى لتطوير المعلومات عن الناس وأماكن حياتهم وفهمها(Banks, 1977).

وتعد التنمية بمفهومها ومحتواها التي تطورت على الصعيد العالمي والإقليمي بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسًا حقيقيًا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، حيث انتشر مفهوم التنمية المستدامة بشكل سريع (Development Sustainable) بشكل ملحوظ بين الناس، ويعود أصل مصطلح الاستدامة (Sustainable) إلى علم الايكولوجي (Ecology) حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعلاقات هذه العناصر ببعضها البعض (Schely &laur, 1997).

وبالرجوع إلى المعنى اللغوي فقد جاء الفعل استدام الذي جذره (دوم) بمعنى "المواظبة على الأمر، وبالتالي يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه" (لسان العرب، 1972: 213).

وتتعدد تعريفات التنمية المستدامة وعرّف قاموس ويبستر Webster هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً (النيش، 2001).

وعرفها وليم رولكز هاوس W.Ruckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة (Nohen & Nuscheler, 1982).

وهي "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (WCED, 1987: 843).

كما يعرفها Edwerd barbier: "بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي" (عماري، 2008: 4)

ولقد توصل تقرير بروتلاند عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة كالأتي " التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر (فروحات، 2010: 126)

ويهدف هذا المفهوم إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، من منطلق العيش في إطار قدرة الحمل او القدرة الاستيعابية البيئة المحيطة (موسى، 2007).

أما اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، فقد عرفتها على انها التنمية التي تفي احتياجات الحاضر دون المجازفة بموارد أجيال المستقبل، وقد انتهت اللجنة في تقريرها إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية تستديم التقدم البشري في لكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد (ابو زنط وغنيم، 2007).

مما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق النمو في الأنظمة السابقة، و أن لا يكون له تأثير جانبي عليها، فهي ترتكز التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد، و المحافظة على البيئة عبر التقليل من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة؛ والسعي لتحقيق تنمية اقتصادية قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات.

ويُمكن تحديد أربعة أهداف للتنمية المُستدامة هي: التنمية الاجتماعية التي تعترف باحتياجات أفراد المجتمع بالتساوي، والحماية الفعالة للبيئة والحفاظ عليها وحماية صحة وسلامة الإنسان من الأضرار البيئية، والاستخدام الحكيم والكفء للمصادر الطبيعية لاستمرارها دون ضرر أو زوال، والمحافظة على نمو اقتصادي (Parihar, 2012 ؛Bartle &Vass, 2006).

واعتبر البعض ان التنمية المستدامة في اطارها العام مفهوماً بيئياً ثم تحول إلى مفهوم تنموي شامل يراعي ثلاث محاور رئيسية مترابطة ومتداخلة في اطار تفاعلي هي (ديب ومهنا، 2009).

1- التنمية الاقتصادية: وتهدف إلى توفير حل لإشكالية التخلف الاقتصادي خلال الزمن، وتهتم بالاستخدام الشامل والأكفأ للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف النهوض بمستوى الإنسان، بغية تحسين نوعية الحياة البشرية، واكتساب المعرفة والوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، أو هي عملية توسيع الخيارات الإنسانية من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وينبع البعد الاقتصادي من أن البيئة هي

كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثم يجب أخذ البعد الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد.

2- التنمية الاجتماعية: وتعرف على أنه حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية كالمأوى والطعام والملبس..الخ، فضلاً عن الاحتياجات المكملة لرفع مستوى المعيشة ودون تقليل فرص الأجيال القادمة.

3- التنمية البيئية: ادخل البعد البيئي في مجال التنمية وأدى إلى تغيير مفهومه من مجرد الزيادة في استغلال الموارد النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة إلى مفهوم التنمية المتواصلة أو التنمية المستدامة، بحيث تحرص التنمية المستدامة على ألا تحمل الأجيال القادمة أعباء إصلاح البيئة التي تلوثها الأجيال الحالية. وبهذا وأصبح هناك فرق في نظريات التنمية الاقتصادية بين التنمية التي تراعي الجوانب البيئية بما يعرف بالتنمية الخضراء أو المستدامة وبين التنمية الاقتصادية البحتة التي لا تراعي البعد البيئي.

ويمكن تحديد معايير قياس نجاح التنمية المستدامة كما يأتي (الحلو، 2012):

1- الشفافية: وتعني الشفافية في القيام بمشاريع التنمية المستدامة ومتابعتها والدقة في قياس مدى تقدم كل خطوة من خطوات المخطط الهادف لتحقيقها وتعتبر من المعايير العامة لتقييم إنجازات التنمية المستدامة في أي مكان، خاصة في الدول النامية.

2- الفساد: وهو إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص، والكسب الخاص هنا يشمل الكسب المالي والمعنوي؛ وهو بالطبع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بانخفاض درجات الرقابة والمساءلة والذي يهم من الزاوية الاقتصادية والتنمية المستدامة هي تكاليف أعمال الفساد، وتأثيرها على اتخاذ القرارات الاقتصادية ومعدلات النمو.

وتحدد خصائص التنمية المستدامة بأنها طويلة المدى، إذ يعد البعد الزمني والكمي والنوعي فيها هو الأساس، وتراعي حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، وتلبي الاحتياجات الأساسية للفرد، والمحافظة على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل محتوياته، وتعد تنمية الجانب البشر من أهدافها، والمحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافيا ودينيا وحضاريا، والتنسيق والتكامل الدولي في استخدام الموارد، تنظيم العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية. (الغامدي، 2008)

وتمثل متطلبات التنمية المستدامة بالقصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية وحصر الثروة والموارد المتاحة في الوقت الحاضر، وفي سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك للتعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وأولوياتها، والعناية بالتنمية البشرية في المجتمع والعمل على بناء مجتمع

قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية. والتنمية الاقتصادية الرشيدة التي برامج اقتصادية مبنية على المعرفة، والحفاظ على البيئة: الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس المعرفة (علي، 2013)

وأكدت نتائج الدراسات السابقة التي تناولت التنمية المستدامة، فقد بينت دراسة الخولي (2000) أن هناك غيابًا لأسس واستراتيجيات الإدارة البيئية السليمة في الكثير من الدول العربية سواء أكان ذلك على مستوى الدولة نفسها، أم على مستوى المشاريع والمنشآت، ولابد من وضع وتطبيق إستراتيجية بيئية واضحة للحيلولة دون استفحال الكثير من المشكلات البيئية في الوطن العربي.

وركزت دراسة غنايم (2001) على دمج البعد البيئي في عملية التخطيط الإنمائي عبر محاور الاقتصاد البيئي والاقتصاد التقليدي، النمو الاقتصادي وتدهور البيئة، وقد حددت الدراسة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتطبيق التنمية المستدامة وقدّمت أنموذجاً لكيفية أخذ البعد البيئي في عملية التخطيط الاقتصادي.

أما دراسة مصطفى (2001) فجاءت تبين كيفية توظيف تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في تحقيق تنمية حضرية مستدامة في مدينة القاهرة الكبرى، وضرورة توفير قواعد بيانات متخصصة لعمل دراسات وتحليلات مسبقة قبل اتخاذ أي قرار بخصوص جميع الوظائف والنشاطات الحضرية، مع ضرورة توفير آلية محددة لتحديث هذه البيانات وتغييرها بشكل يساعد على مواكبة جميع التطورات الحضرية داخل منطقة الدراسة.

وفي دراسة مهران (2001) عمدت إلى تحديد عناصر التنمية العمرانية المتواصلة وكيفية تطبيق نظم المعلومات الجغرافية باستخدام هذه العناصر لتحقيق منظومة عمرانية متوازنة وظيفياً وجمالياً، وقد توصلت الدراسة إلى أن تحقيق تنمية عمرانية متواصلة يتطلب بشكل أساسي استخدام تقنيات حديثة في هذا المجال، التي من أهمها تقنية نظم المعلومات الجغرافية.

إما النيش (2001) تضمنت دراسته ابرز سبل التوفيق بين الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة وذلك من أجل التخفيف من حدة المشكلات البيئية الناجمة عن الاستهلاك المتسارع لمصادر الطاقة وبالذات الأحفوري منها، وفي سبيل ذلك أوصت الدراسة بضرورة الاستعانة بطاقات بديلة مختلفة.

وفي دراسة كومبرس و جونسون (Coombes &Johnson, 2002) جاءت لتشير إلى تشخيص وتحليل العلاقة بين التنمية المستدامة من جهة والتخطيط الثقافي من جهة أخرى على، اعتبار أن كلا منهما وسيلة مهمة بالنسبة للمجتمعات لتحقيق أهدافها، ولأن كلا منهما يسعى لتحقيق نوعية حياة جيدة للسكان، وقد توصلت الدراسة إلى أنه رغم الترابط التام بين التنمية المستدامة والتخطيط الثقافي إلا أنه يمكن أن يحدث تعارض نتيجة الفصل بينهما والتعامل مع كل منهما بمعزل عن الآخر، ورغم ذلك يبقى الاثنان التنمية المستدامة والتخطيط الثقافي متطلبات وشروطًا مسبقة لتحقيق نوعية حياة جيدة للسكان.

وأما دراسة كودفين (Goodwen, 2003) فتناولت بشكل تفصيلي مصطلح رأس المال بمفهومه التقليدي وبمفهومه المستدام، وقسمت الدراسة رأس المال لأغراض التنمية المستدامة إلى خمسة أنواع، باعتبار مخزون رأس المال هو الأرضية الصلبة التي تستند إليها عملية التنمية المستدامة وبينت الدراسة أهمية تلك الأنواع ودورها في التنمية.

وجاء في دراسة أبو زنط وغنيم (2005) أن التنمية المستدامة نهج حياة وأسلوب معيشة وفلسفة تقوم على التفكير بطريقة شمولية تكاملية من خلال استخدام أسلوب النظم الكلية والفرعية وما يربطها من علاقات وتفاعلات وما يترتب عليها من نتائج وعمليات تغذية راجعة في التعامل مع مشكلات المجتمعات الإنسانية. وإن تطبيق أسلوب التنمية المستدامة يتطلب أن تقوم الهيئات الرسمية والمحلية بتطوير أساليب إدارة متكاملة يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع على أنه نظام متكامل ويشتمل مجموعة من النظم كالنظام الاقتصادي والاجتماعي والطبيعي، وبالتالي تتطلب هذه النظم عمليات ضبط وتوجيه مستمرة، وهذا هو دور التنمية المستدامة التي تعتمد بشكل كبير ومباشر على مشاركة السكان في كل نشاطاتها وفي مختلف مراحلها من منطق أن أصحاب المشكلة هم أكثر الأشخاص معرفة بها وأقدرهم على وضع الحلول المناسبة لمعالجتها.

في دراسة لافنجا (Lavanga, 2006) تناولت هذه الدراسة بالتحليل دور الثقافة والصناعة، في ظهور وتشكيل المناطق الحضرية، وركزت الدراسة في حيثياتها على الدور الكبير لرأس المال البشري والخدمات والأفكار الجديدة في هذا المجال، وأوضحت أن تحسين المشهد الحضري العام لكثير من المدن والتجمعات الحضرية، وكذلك تحسين نوعية حياة السكان فيها، يرتبط بشكل كبير بإعداد وتنفيذ سياسة ثقافية واضحة المعالم والعناصر، على اعتبار أن ذلك هو السبيل لتحقيق تنمية حضرية المستدامة ومجتمع حضري مستدام.

وفي دراسة أبو زنط وغنيم (2009) مقارنة بعض جوانب التوافق بين التنمية المستدامة بمفهومها وأبعادها ومبادئها، وبين معطيات الثقافة العربية الإسلامية بينت لدراسة إلى أن الثقافة العربية الإسلامية تشتمل على الكثير من المبادئ والمفاهيم التي تعنى بالتنمية المستدامة، خاصة تلك التي تهتم بإشباع الحاجات البشرية من الموارد الطبيعية، وقد كانت الثقافة العربية الإسلامية من الثقافات التي أسهمت في تقديم الاستراتيجيات والممارسات العملية للمحافظة عليها وعدم استنزافها، وبالتالي فإن الثقافة العربية الإسلامية يمكن أن تلعب دورًا كبيرًا في تكريس مفهوم الاستدامة في كل جانب من جوانب الحياة، ليس فقط في دول العالم الإسلامي وإنما في المجتمع الإنساني ككل، من منطلق عالمية الدين الإسلامي الذي جاء لكل البشر من جهة، وإقرار دول العالم لمبادئ التنمية المستدامة في أجندا (21) في مؤتمر الأرض عام 1992 من جهة أخرى.

أما دراسة عريقات (2010) فبينت عدم وجود فروق من وجهة نظر معلمات الاقتصاد المعرفي نحو مفهوم التنمة المستدامة تعزى لمتغير التخصص في المجال الاجتماعي والبيئي، بينما كان هناك فروق في المجال الاقتصادي، وكذلك عدم وجود فروق تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

وبينت دراسة الخوالدة والخوالدة (2013) أن مستوى ادراك معلمي المدارس في الأردن لمكونات التربية من اجل التنمية المستدامة كانت مرتفعة في كافة المجالات، وأشارت إلى وجود فروق تعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث، وكذلك لمتغير المرحلة ولصالح المرحلة الثانوية.

وفي دراسة المومني (2015) والتي أظهرت أن مستوى وعي أعضاء هيئة التدريس لمفهوم التنمية المستدامة كان ضعيفا، بينما جاءت اتجاهاتهم متوسطه.

وجاءت دراسة القرعان (2015) تتناول معرفة المعلمين بدرجة وعيهم في معايير التنمية المستدامة حيث كان متوسطا، كما أظهرت وجود فروق في مدى وعي المعلمين تبعا لمتغير الجنس ولصالح الذكور، وكذلك لمتغير الخبرة ولصالح من هم أكثر من (10) سنوات.

أما دراسة المرساوي (2015) تناولت دور التعليم في تصريف أبعاد التنمية المستدامة وترسيخ قيمها السلوكية في المقررات والبرامج التعليمية، حتى تصبح ممارسة عملية تطبيقية، وان المحتويات التي لها علاقة بالتنمية المستدامة، نجدها مبثوثة في المقررات التعليمية ولكنها غالبا ما تكون متقطعة الأوصال وغير مثيرة الانتباه وفضلا عن ذلك غارقة وسط كتلة من المعارف المسخرة لخدمة الأهداف التقليدية للتعليم المتمثلة في تراكم المعرفة واجتياز الامتحانات فمن المرغوب فيه أن يؤخذ بعين الاعتبار كل ما يساعد على فعاليتها سواء على مستوى المدرسين أو مستوى محتوى المقررات والطرق التربوية والتقييم والوسائل التربوية.

يستنتج الباحثان أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت التنمية المستدامة، كدراسة (الخولي، 2000؛ وغنايم، 2001؛ مصطفى، 2001؛ مهران، 2001؛ النيش، 2001؛ Coombes and Johnson, 2002؛ Goodwen, 2003؛ عريقات، 2010؛ والخوالدة والخوالدة، 2013؛ والومني، 2015؛ أبو زنط وغنيم؛ 2005؛ و Lavanga, 2006؛ أبو زنط وغنيم، 2009؛ والقرعان، 2015، والمرساوي، 2015)، وقد استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في تصميم البحث، وفي بناء أداة الدراسة. وقد اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تناولت التنمية المستدامة لدى معلمي الجغرافيا في مختلف المراحل الدراسية وكذلك من ذوي الخبرة المختلفة في الأردن.

مشكلة الدراسة

يعتبر موضوع التنمية المستدامة أحد القضايا التي أصبحت تتناولها الأدبيات والإعلام بشكل متزايد، ونظرًا لأهميتها في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمعلمين. كما أن خطاب التنمية المستدامة أصبح متداولا كثيرا وما نتج عنها من برامج وخطط.

واعتبرت الجغرافيا مسألة شديدة العلاقة مع موضوع التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئة إضافة إلى المقاربات المنهجية التي ترتكز عليها، كما أن موضوع التنمية المستدامة دخل مجال اهتمام المناهج التربوية والكتب المدرسية (المرساوي، 2015).

ومما يدعم الإحساس بالمشكلة، فإن معلمي مادة الجغرافيا لما لهم من تأثيرات على قدرات تعلم الطلاب، وفي ضوء ما تشير إليه الدراسات السابقة والأبحاث، واهتمام الباحثان بمحور الدراسات الاجتماعية ومن خلال خبرتهم في التعليم لاحظا أنه هناك حاجة ماسة إلى معرفة مدى وعي معلمي الجغرافيا لمعايير التنمية المستدامة في الأردن.

أسئلة الدراسة

تتحدد أسئلة الدراسة فيما يأتي:

1- ما معايير التنمية المستدامة؟

2- ما درجة وعي معلمي الجغرافيا بمعايير التنمية المستدامة في الأردن؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة وعي الجغرافيا لمعايير التنمية المستدامة في الأردن تُعزى لأي من متغير المؤهل العلمي ؟

4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة وعي الجغرافيا لمعايير التنمية المستدامة في الأردن تُعزى لأي من متغير الخبرة ؟

أهمية الدراسة

تنبثق أهمية هذه الدراسة مما يأتي:

1. استجابة لمتطلبات الحياة المعاصرة توجهات التطوير التربوي ، والاتجاهات الحديثة في مجال تعلم وتعليم مادة الجغرافيا وفق التنمية المستدامة.
2. تساعد الباحثين والمعلمين نحو التنمية المستدامة.
3. تزويد الباحثين بالخلفية النظرية نحو التنمية المستدامة.

حدود الدراسة ومحدداتها

اقتصرت هذه الدراسة على معلمي الجغرافيا ومعلماتها، لمديرية التربية والتعليم لمنطقة لواء القويسمة، خلال الفصل الثاني من العام الدراسي (2015/2014).

التعريفات الإجرائية

ورد في هذه الدراسة عدد من المصطلحات الأساسية, منها:

1. **درجة الوعي:** مدى الإدراك القائم والمعرفة المكتسبة اتجاه قصية محددة.
2. **معايير التنمية المستدامة:** مجموعة من المواصفات والخصائص التي تلبية حاجات المجتمع في الوقت الحاضر بالاستخدام الموارد المتاحة والانتفاع منها لتحقيق مجالات التنمية (الاقتصادية والبيئية والاجتماعية)، والتي جرى إعدادها من قبل الباحثان.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لمناسبته في الوصول إلى تحديد درجة وعي معلمي الجغرافيا لمعايير التنمية المستدامة في الأردن.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من معلمي الجغرافيا العاملين في مديرية تربية لواء القويسمة والبالغ عددهم (73) معلما ومعلمة. وبينما كان مجتمع الدراسة محدود ومعروف، جرى استهدافهم جميعا، وحيث لم يستجيب كافة أفراد المجتمع، فقد جرى اعتبار الأفراد الذين خضعت بياناتهم للتحليل هم عينة الدراسة، وقد بلغ عددهم (52) معلما ومعلمة، وبنسبة (71%) من المجتمع الأصلي، وجاء توزيع عينة الدراسة كما في الجدول (1):

جدول (1)

توزيع عينة الدراسة وفق متغير الخبرة والمؤهل العلمي

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة
الخبرة	أقل من 5 سنوات	30	57.69
	5–10 سنوات	13	25
	أكثر من 10 سنوات	9	17.30
	المجموع	**52**	**100**
المؤهل العلمي	بكالوريس	44	84.64
	دراسات عليا	8	11.53
	المجموع	**52**	**100**

أداة الدراسة

قام الباحثان بإعداد استبانه لجمع البيانات لمعرفة مدى وعي معلمي الجغرافيا في الأردن لمعايير التنمية المستدامة, وجرى من خلال الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلق بالتنمية المستدامة، كدراسة الخولي (2000)؛ وغنايم (2001)؛ ومصطفى (2001)؛ والقرعان (2015)، والمرساوي (2015). وجرى اعتماد سلم ليكرت تدريج خماسي, حدد بخمسة مستويات هي: (5) بدرجة كبيرة جدا, (4) بدرجة كبيرة, (3)

بدرجة متوسطة, (2) بدرجة قليلة, (1) بدرجة قليلة جدا, اذ تمثل الدرجة (5) درجة مرتفعة من وعي معلمي الجغرافيا لمعايير التنمية المستدامة, وكما تمثل الدرجة (1) درجة متدنية من الوعي. وقد حدد الباحثان ثلاث مستويات (مرتفع، ومتوسط، ومنخفض) بناءً على معادلة طول الفئة وبالتالي فالمستويات هي منخفض (أقل من 2.33)، متوسطة (2.34 – 3.67)، مرتفع (3.68– 5). ووضع الباحثان مجالات وفقرات الأستبانة إذ تكونت الاستبانه في صورتها الأولية من (28) فقرة موزعة إلى ثلاثة مجالات وهي: مجال البيئي, والمجال الاجتماعي، والمجال الاقتصادي.

صدق وثبات أداة الدراسة

للتحقق من صدق الأداة جرى عرضها بصيغتها الأولية على (15) محكماً متخصصاً في مناهج الدراسات الاجتماعية وأساليب تدريسها والتربية البيئية، وطلب إليهم إبداء آرائهم في مدى وضوح تعليمات الاختبار وطباعته، ومناسبة فقرات الاختبار، وصياغته اللغوية. وفي ضوء آراء المحكمين تم تعديل صياغة بعض الفقرات التي أجمع (80%) من المحكمين على تعديلها، ليصبح الاختبار بصورته النهائية مكوناً من (26) فقرة موزعة على ثلاث مجالات، هي: المجال البيئي وفقراته (9) فقرات, والمجال الاجتماعي وفقراته (7) فقرات، والمجال الاقتصادي (10) فقرات. وللتأكد من ثبات الاختبار جرى تطبيقه على عينة استطلاعية من خارج الدراسة وبلغت (25) معلما ومعلمة من مديرية تربية وتعليم لواء قصبة عمان، وجرى حساب الاتساق الداخلي بين درجات وعي معلمي الجغرافيا باستخدام كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) إذ بلغت كما هو مبين في جدول (2).

جدول (2)

معامل الارتباط بين المجال ودرجة وعي معلمي الجغرافيا لمعايير التنمية المستدامة

المجال	معامل الثبات بطريقة (كرونباخ الفا)	قيمة مستوى الدلالة
البيئي	*0.854	0.000
الاجتماعي	*0.83	0.000
الاقتصادي	*0.89	0.000
الأداء الكلي	*0.858	0.000

**** الارتباط دال عند مستوى 0.01**

يتضح من الجدول (2) أن معامل الثبات تراوحت بين (0.83–0.89)، وهو معدل مقبول لأغراض الدراسة.. وتراوحت معامل الثبات الكلي (0.858) وهو معدل مقبول لأغراض الدراسة.

إجراءات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة جرى إتباع الخطوات الآتية:

1- إعداد قائمة معايير التنمية المستدامة.

2- التأكد من صدق الأداة وثباتها.

3- توزيع الأداة على معلمي الجغرافيا في الأردن.

4- تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها، وتقديم مجموعة من التوصيات.

متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

المتغير المستقل:

- متغير الخبرة، وله ثلاثة مستويات: (اقل من 5 سنوات، من 5 – 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات)
- متغير المؤهل العلمي، وله مستويان: (بكالوريوس، دراسات عليا).

المتغير التابع: وهو تقديرات المعلمين لدرجة وعي التنمية المستدامة في الأردن.

المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة ولفحص الفرضيات (1، 2) تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعينة الدراسة, كما تم حساب اختبار (Independent Samples T-Test). وكذلك اختبار شيفيه لمقارنة الفروق بين تقديرات المعلمين.

نتائج الدراسة ومناقشتها

جرى عرض نتائج الدراسة والإجابة على أسئلتها وفيما يأتي عرضاً لهذه النتائج:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما معايير التنمية المستدامة؟

للإجابة على السؤال جرى إعداد قائمة معايير التنمية المستدامة، حيث جرى صياغتها في ثلاثة مجالات (البيئي، الاجتماعي، الاقتصادي) كما يأتي:

أولاً: المجال البيئي

1. زيادة استهلاك الموارد للبيئة تزداد بازدياد ترقق طبقة الاوزون.
2. العيش في بيئة نظيفة وتنفس هواء نقي من حقوق المواطنين.
3. احرص على الالتزام بأنماط الحياة البيئية المستدامة.

4. زيادة عدد الكائنات الحية المهددة بالانقراض شعور مقلق.
5. التخلص من النفايات بالطريقة السليمة يسهم في حل المشكلات البيئية.
6. اقدر أهمية إنشاء محميات طبيعية (مثل محمية الشومر، والأزرق).
7. التدخين وحرق النفايات له تأثير كبير على تلوث الهواء.
8. للتصحر تأثير كبير على البيئة.
9. توفر المياه الصالحة للشرب من واجبات الحكومة.

ثانيا: المجال الاجتماعي

1. راضٍ عن مستوى تعليم في بلدي كونه يقلل من مستوى محو الأمية.
2. الحصول على عمل يتناسب ومستوى معيشتي من حقوقي.
3. توفر المنافع والخدمات لرعاية المواطنين من واجبات الحكومة.
4. توفير غداء صحي ورعاية صحية من واجبات الإدارات والمؤسسات العامة.
5. تحسين نوعية حياة المواطن تؤثر في حماية البيئة من التلوث.
6. للمؤسسات التربوية والاجتماعية دور في تدريب المعلمين والطالب في إعادة التدوير.
7. تعزيز دور المرأة في الأنشطة التربوية لتحقيق المساواة الاجتماعية.

ثالثا:المجال الاقتصادي

1. ارتفاع أسعار السلع الصديقة للبيئة يشعرني باستياء.
2. زيادة معدل الدخل القومي يؤثر على الأداء الاقتصادي.
3. التقيد بقوانين المحافظة على البيئة ومنع التلوث يزيد من النمو الاقتصادي.
4. تخفيف استهلاك الورق يشعرني بالرضا.
5. الخدمات المقدمة للمواطنين يساعد في تحقيق التنمية المستدامة.
6. استخدم وسائل نقل تقلل من استهلاك الوقود وتوفير الطاقة.
7. هناك علاقة بين منع التلوث البيئي وارتفاع الأسعار.
8. توفير استهلاك الطاقة الكهربائية والمائية يشعرني بالرضا.
9. التقليل من شراء المواد الضارة بالبيئة يحقق التنمية المستدامة.
10. الحد من البطالة يسهم في النمو الاقتصادي للبلد.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما درجة وعي معلمي الجغرافيا بمعايير التنمية المستدامة في الأردن؟

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجالات أداء الدراية التي تقيس وعي معلمي الجغرافيا بمعايير التنمية المستدامة، جدول (3) يبين ذلك:

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن مجالات الدراسة والأداء كل مرتبة تنازليا

الرتبة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي
1	المجال الاقتصادي	3.7	0.894	مرتفع
2	المجال البيئي	3.47	0.78	متوسط
3	المجال الاجتماعي	2.65	0.86	متوسط
الأداء ككل		**3.27**	**0.84**	**متوسط**

يظهر من الجدول (3) المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدارسة عن مجالات أداة الدراسة، وتراوحت بين (3.7–2.65)، وجاءت بالمرتبة الأولى المجال الاقتصادي بمتوسط حسابي (3.7) ودرجة وعي مرتفعة، وفي المتربية الثانية المجال البيئي الفقرة (4) وبمتوسط حسابي (0.47) وبدرجة وعي متوسطة، وفي المرتبة الثالثة المجال الاجتماعي وبمتوسط الحسابي (2.65) بدرجة وعي متوسطة، وبلغ المتوسط الحسابي للأداء الكلي (3.27) بدرجة وعي متوسطة.

كما جرى استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات إفراد عينة الدراسة عن فقرات كل مجال من مجالات الدراسة على انفراد، والجدول (4–6) يبين ذلك.

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات المجال البيئي مرتبة تنازليا

الرتبة	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي
1	7	التدخين وحرق النفايات له تأثير كبير على تلوث الهواء	4.21	0.75	مرتفع
2	9	توفر المياه الصالحة للشرب من واجبات الحكومة	4.01	1.02	مرتفع
3	3	احرص على الالتزام بأنماط الحياة البيئية المستدامة	3.98	0.58	مرتفع
4	1	زيادة استهلاك الموارد للبيئة تزداد بازدياد ترقق طبقة الأوزون	3.69	0.89	مرتفع
5	5	التخلص من النفايات بالطريقة السليمة يسهم في حل المشكلات البيئية	3.54	0.59	متوسط
6	2	العيش في بيئة نظيفة وتنفس هواء نقي	3.31	1.56	متوسط

		من حقوق المواطنين			
7	8	للتصحر تأثير كبير على البيئة	3.01	0.46	متوسط
8	6	اقدر أهمية إنشاء محميات طبيعية (مثل محمية الشومر، والأزرق)	2.98	0.69	متوسط
9	4	زيادة عدد الكائنات الحية المهددة بالانقراض شعور مقلق	2.5	0.53	متوسط
المجال البيئي الكلي			**3.47**	**0.78**	**متوسط**

يظهر من الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدارسة عن فقرات المجال البيئي تراوحت بين (4.21– 2.5)، وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (7) "التدخين وحرق النفايات له تأثير كبير على تلوث الهواء" بمتوسط حسابي (4.21) ودرجة وعي مرتفعة، وفي المتربية الأخيرة الفقرة (4) " زيادة عدد الكائنات الحية المهددة بالانقراض شعور مقلق" وبمتوسط حسابي (2.5) وبدرجة وعي متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجال الوعي البيئي (3.47) بدرجة وعي متوسطة.

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات المجال الاجتماعي مرتبة تنازليا

الرتبة	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي
1	5	تحسين نوعية حياة المواطن تؤثر في حماية البيئة من التلوث	3.35	0.68	متوسط
2	2	الحصول على عمل يتناسب ومستوى معيشتي من حقوقي	3.02	1.25	متوسط
3	7	تعزيز دور المرأة في الأنشطة التربوية لتحقيق المساواة الاجتماعية	2.98	0.47	متوسط
4	4	توفير غداء صحي ورعاية صحية من واجبات الإدارات والمؤسسات العامة	2.78	0.96	متوسط
5	6	للمؤسسات التربوية والاجتماعية دور في تدريب المعلمين والطالب في إعادة التدوير	2.53	0.69	متوسط
6	3	توفر المنافع والخدمات لرعاية المواطنين من واجبات الحكومة	2.04	1.01	منخفض
7	1	راضٍ عن مستوى تعليم في بلدي كونه يقلل من مستوى محو الأمية	1.86	0.96	منخفض
المجال الاجتماعي الكلي			**2.65**	**0.86**	**متوسط**

يظهر من الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدارسة عن فقرات المجال الاجتماعي تراوحت بين (3.35–1.86)، وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (5) " تحسين نوعية حياة المواطن تؤثر في حماية البيئة من التلوث" بمتوسط حسابي (3.35) ودرجة وعي متوسطة، وفي المتربية الأخيرة الفقرة (1) "راضٍ عن مستوى تعليم في بلدي كونه يقلل من مستوى محو الأمية" وبمتوسط حسابي (1.86) وبدرجة وعي منخفضة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجال الوعي الاجتماعي (2.65) بدرجة وعي متوسطة.

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات المجال الاقتصادي مرتبة تنازليا

الرتبة	الفقرة	رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الوعي
1	10	الحد من البطالة يسهم في النمو الاقتصادي للبلد	4.52	0.89	مرتفع
2	7	هناك علاقة بين منع التلوث البيئي وارتفاع الأسعار	4.31	0.57	مرتفع
3	9	التقليل من شراء المواد الضارة بالبيئة يحقق التنمية المستدامة	4.01	1.02	مرتفع
4	4	تخفيف استهلاك الورق يشعرني بالرضا	3.87	1.51	مرتفع
5	6	استخدم وسائل نقل تقلل من استهلاك الوقود وتوفير الطاقة	3.69	0.67	مرتفع
6	3	التقيد بقوانين المحافظة على البيئة ومنع التلوث يزيد من النمو الاقتصادي	3.54	0.85	متوسط
7	8	توفير استهلاك الطاقة الكهربائية والمائية يشعرني بالرضا	3.51	1.06	متوسط
8	5	الخدمات المقدمة للمواطنين يساعد في تحقيق التنمية المستدامة	3.33	1.01	متوسط
9	2	زيادة معدل الدخل القومي يؤثر على الأداء الاقتصادي	3.32	0.98	متوسط
10	1	ارتفاع أسعار السلع الصديقة للبيئة يشعرني باستياء	2.9	0.38	متوسط
المجال الاقتصادي الكلي			**3.7**	**0.894**	**مرتفع**

يظهر من الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدارسة عن فقرات المجال الاقتصادي تراوحت بين (4.52– 2.9)، وجاءت بالمرتبة الأولى الفقرة (10) "الحد من البطالة يسهم في النمو الاقتصادي للبلد" بمتوسط حسابي (4.52) ودرجة وعي مرتفعة، وفي المتربية الأخيرة الفقرة (1)

"ارتفاع أسعار السلع الصديقة للبيئة يشعرني باستياء" وبمتوسط حسابي (2.9) وبدرجة وعي متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمجال الوعي الاقتصادي (3.7) بدرجة وعي مرتفعة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة وعي الجغرافيا لمعايير التنمية المستدامة في الأردن تُعزى لأي من متغير المؤهل العلمي؟

للإجابة عن السؤال جرى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة الدراسة متغير المؤهل العلمي، جدول (7) يبين ذلك:

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة وعي معلمي الجغرافيا وفق متغير المؤهل

الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
بكالوريوس	44	3.65	0.789
دراسات عليا	8	2.32	0.442
الكلي	**52**	**2.985**	**0.615**

يظهر الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة وعي معلمي الجغرافيا وفق متغير المرهل العلمي/التربوي، إذ بلغ المتوسط الحسابي لمؤهل البكالوريوس (3.65) وبانحراف معياري (0.789). وهو أعلى من المتوسط الحسابي لمؤهل الدراسات العليا الذي بلغ (2.32) وبانحراف معياري (0.442). وللتعرف على دلالات الفروق جرى استخدام تحليل التباين الأحادي لدرجات أفراد عينة الدراسة عن متغير المؤهل العلمي، جدول (8) يبين ذلك:

جدول (8)

تحليل التباين الأحادي لدرجة وعي معلمي الجغرافيا وفق متغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	0.372	1	0.372	0.838	0.364
داخل المجموعات	25.614	50	0.444		
المجموع		**51**			

يظهر الجدول (8) دلالات الفروق باستخدام تحليل التباين الأحادي، حيث لم يظهر فروق ذات دلالة إحصائية، إذ بلغت قيمة (ف) (0.838) وعند مستوى دلالة (0.364) وهي قيم غير دالة إحصائيا.

إذ اتفقت هذه النتيجة مع نتائج كل من دراسة القرعان (2015) ودراسة المرساوي (2015). ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن معايير التنمية المستدامة متوفرة في الإطار العام لمناهج التربية الاجتماعي ودراساتها وبالأخص الجغرافيا، وبالتالي فان البنية المعرفية مشتركه لدى جميع معلمي الجغرافيا بغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية والتربوية، وبالإضافة إلى أن حقيقة الخطط الدراسية لبرنامج البكالوريس والدراسات العليا في الجامعات نادرا ما

تشمل معايير التنمية المستدامة لينعكس ذلك التباين على شكل تباين ناجم عن متغير المؤهل العملي، وبالتالي فان معرفة معلمي الجغرافيا بمعايير التنمية المستدامة تنحصر على ما تلقوه من معارف أثناء خدمتهم كمعلمين.

النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة وعي الجغرافيا لمعايير التنمية المستدامة في الأردن تُعزى لأي من متغير الخبرة؟

للإجابة عن السؤال جرى استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة الدراسة عن متغير الخبرة، جدول (9) يبين ذلك:

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة وعي معلمي الجغرافيا وفق متغير الخبرة

الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 5 سنوات	30	2.76	0.825
5–10 سنوات	13	2.89	0.433
أكثر من 10 سنوات	9	3.49	0.328
الكلي	**52**	**3.04**	**0.52**

يظهر الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة وعي معلمي الجغرافيا وفق متغير الخبرة، إذ بلغ المتوسط الحسابي لخبرة (أكثر من 10 سنوات) الذي بلغ (3.49) وبانحراف معياري (0.328). وهو أعلى من المتوسط الحسابي لخبرة (5–10 سنوات) الذي بلغ (2.89) وبانحراف معياري (0.433)، وفي الأخير جاءت تقديرات معلمي من ذوي خبرة (أقل من 5 سنوات) وبمتوسط حسابي بلغ (2.76) وبانحراف معياري (0.825). وللتعرف على دلالات الفروق جرى استخدام تحليل التباين الأحادي لدرجات أفراد عينة الدراسة عن متغير الخبرة، جدول (10) يبين ذلك:

جدول (10)

تحليل التباين الأحادي لدرجة وعي معلمي الجغرافيا وفق متغير الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	5.485	2	2.742	7.52	0.001
داخل المجموعات	21.50	49	0.364		
المجموع		**51**			

يظهر الجدول (10) دلالات الفروق باستخدام تحليل التباين الأحادي، حيث أظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية، إذ بلغت قيمة (ف) (7.52) وعند مستوى دلالة (0.001) وهي قيم غير دالة إحصائيا.

ولبيان مرجعية الفروق لصالح أي من فئات الخبرة الثلاث، جرى استخدام اختبار شيفية (Scheffe) والجدول (11) يبين ذلك:

جدول (11)

نتائج اختبار شيفية لمقارنة الفروق بين تقديرات معلمي الجغرافيا وفق متغير الخبرة

الخبرة	أقل من 5 سنوات	5–10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
أقل من 5 سنوات	–	*0.59	*0.711
5–10 سنوات	*0.591	–	0.11
أكثر من 10 سنوات	*0.71	11.0	–

*الفروق دالة إحصائيا عند (α = 0.05)

يظهر الجدول (11) نتائج إحصائية شيفية (Scheffe) والتي تظهر فروق لصالح معلمي الجغرافيا من ذوي الخبرة الحديثة، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة أبو زنط وغنيم (2009) ودراسة عريقات (2010)، وقد تعزى هذه النتيجة إلى حقيقة إن التطوير التربوي نحو التنمية المستدامة في الأردن قد بدأ منذ سنوات عدة، وهذا انعكس على تطوير معرفة وخبرة معلمي الجغرافيا لمعايير التنمية المستدامة، وكذلك يمكن تفسير هذه النتيجة أن هناك فجوه معرفية في كفايات معلمي الجغرافيا الحديثين والقدماء، حيث أن معلمي الجغرافيا الجدد أكثر حماسا في متابعة التجديدات التربوية والعلمية، وكذلك كوهم حديثي لتخرج بامتلاكهم معرفة نظرية كبيرة عوضا عن شعور ذوي الخبرة الكبيرة بالملل وعدم متابعتهم لمستجدات التربية وعلوم الجغرافيا لانشغالهم في شؤون الحياة العامة. وبالتالي فان أي تجيد تربوي لا يثير لدية أي اهتمام.

التوصيات

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فان الباحثان يوصيان بالاتي:

1. تضمين معايير التنمية المستدامة التي جرى حصرها في محتوى برامج تنمية معلمي الدراسات الاجتماعية بشكل عام والجغرافيا بشكل خاص.
2. تأهيل معلمي الجغرافيا وتوعيتهم بمعايير التنمية المستدامة من خلال الدورات وورش العمل.
3. تضمين التنمية المستدامة بمفاهيمها ومعاييرها في مناهج الجغرافيا في كافة المراحل الدراسية.
4. إجراء المزيد من الدراسات لتحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي الجغرافيا في مجال التنمية المستدامة، والاستفادة من نتائج هذه الدراسة في هذا المجال.

المراجع

ابن منظور، **لسان العرب**، (1972) دار صادرة ، بيروت

أبو زنط، ماجدة وغنيم، عثمان. (2007). **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

أبو زنط، ماجدة وغنيم، عثمان. (2005). التنمية المستديمة من منظور الثقافة العربية الإسلامية ، مجلة دراسات العلوم الإدارية، للجامعة الأردنية، 36(1)، 20– 31.

ديب، ريدة وسليمان، مهنا. (2009). **التخطيط من أجل التنمية المستدامة**، دمشق: منشورات جامعة دمشق.

الحداد، عوض. (1993). **الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية**، الإسكندرية: دار الأندلس.

الحلو، احمد. (2012). **دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية الشاملة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

الخوالدة، محمد والخوالدة، علي. (2013). ادارك معلمي المدارس في الأردن لمكونات التربية من اجل التنمية المستدامة، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، 5(28)، 125–145.

الخولي، أسامة. (2000). **الإدارة البيئية والتنمية المستدامة**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي، الرباط 19–21 أكتوبر، 125–245.

عريقات، باسمة. (2010). **مستوى وعي معلمات الاقتصاد المنزلي العاملات في مديريات التربية والتعليم في الاردن بمفهوم التنمية المستدامة**،ؤ رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الأردن.

علي، اشرف. (2013). **دور البحث العلمي والدارسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة جامعات غزة نموذجاً**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

عماري، عمار. (2008). **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، 07–08 أفريل 2008 ، جامعة سطيف، 1–26.

الغامدي، عبد الله. (2007) .**التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة**، السعودية: منشورات جامعة الملك سعود.

غنايم، محمد. (2001). **دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي**، القدس: منشورات معهد الأبحاث التطبيقية (أريج).

فروحات، حدة. (2010). استراتجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من اجل تحقيقي التنمية المستدامة، **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، (7)، 125، 126.

القاعود ، إبراهيم عبد القادر. (1990). **نموذج مقترح لتطوير منهج الجغرافية للصف الأول الثانوي في الأردن**، أطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة عين شمس، القاهرة .

القرعان، رهام. (2015). **درجة وعي معلمي المرحلة الأساسية بمعايير التنمية المستدامة وعلاقتها بدافعية طلبتهم نحو الاستدامة البيئية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الأردن.

المرساوي، فوزية. (2015). المعالجة التربوية لموضوع التنمية المستدامة من خلال المناهج التعليمية والكتب المدرسية نموذج "السنة الأولى من سلك البكالوريا علوم" مادة الجغرافيا، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، 4(1)، 1-13.

مصطفى، محمد. (2001). **تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد في التنمية المتواصلة**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في التخطيط والتنمية المستدامة، القاهرة، 19-21 شباط، 125-145.

مهران، علي. (2001). **العوامل المؤثرة على التنمية العمرانية المتواصلة – دولة الكويت حالة تطبيقية**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في التخطيط والتنمية المستدامة، 19-21شباط، القاهرة، 152-186.

موسى، غادة. (2007). **مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المستدامة**، بحث مقدم المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان التنمية البشرية وأثارها على التنمية المستدامة، مصر، شباط 2007، 142- 159.

المومني، صفاء. (2015). **مستوى الوعي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الهاشمية بمفهوم التنمية المستدامة و اتجاهاتهم نحوها و مدى تضمينه في تدريسهم**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الأردن.

النيش، نجاة. (2001). **الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومستجدات**، الكويت: منشورات المعهد العربية للتخطيط.

Banks, J. (1977). **Teaching Strategies For The Social Studies,** Second Edition Wesely, Publishing Company

Bartle, I & Vass**,** P. (2006). Economic Regulators and Sustainable Development: Promoting Good Governance**,** UK: University of Bath, **Centre for the Study of Regulated Industries (CRI) Research**, Report. (18) October, 125-155.

Commbs, T. &Johnson, D. (2002). **Sustainable Development and Cultural Planning**, Watershed Media Center Bristol.

Goodwin, N . (2003). **Five Kinds of Capital: Useful Concepts for Sustainable Development**, GLOBAL DEVELOPMENT AND ENVIRONMENT INSTITUTE WORKING PAPER.

Lavanga, M. (2003). **The contribution of cultural and creative industries to a more sustainable development** – The case studies of Rotterdam and Tempare.

Nohen, D &Nuscheler, F. (1982). Handbuch der Dritten Welt, Hoffmann and Campe, Hamburg.
Parihar, S. (2012). Good Governance, Sustainable Development and Maximum Social Advantage, **International Journal of Economic Research**, 3(5), 13-21.

Schley, S. &laur, J. (1997). **The Sustainability Challenge**, Pegasus Communications, Inc, Cambridge.
WCED (World Commission on Environment and Development). (1987). **Our Common Future**, Oxford: Oxford University.